

مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي

ذو مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



مذكرة معلومات أساسية

لأغراض دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من المحتمل عقدها في كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن حالة حقوق الإنسان للسكان المسلمين الروهينغا في ميانمار

كانون الأول/ديسمبر 2017





ملخص تحليلي - السفير الجزائري: «إن الروهينغا في ميانمار يُحرمون من الحق في الحصول على حقوق»

عقب النداء الذي وجهه مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي (المشار إليه فيما بعد «بمركز جنيف») إلى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في 11 و 12 تشرين الأول / أكتوبر 2017 بشأن حالة حقوق الإنسان للسكان المسلمين في الروهينغا، من المأمول أن تعقد دورة استثنائية بشأن الحالة في ميانمار في كانون الأول / ديسمبر 2017، نظرا إلى كون هذه المسألة هامة وعاجلة.

وعلى الرغم من إجراء الإصلاحات السياسية الأخيرة في ميانمار ومن «انفتاحها على العالم» الذين أحدثا تغييرا وتحولا مرحبا به في البلد، إلا أن السكان المسلمين في ولاية راخين ما زالوا يحرمون من الحصول على حقوق الإنسان الأساسية لأن «قانون الجنسية لعام 1982 لم يتغير»، حسبما ورد في مذكرة معلومات أساسية أعدها مركز جنيف بشأن حالة حقوق الإنسان لسكان الروهينغا في ميانمار (متاحة في الصفحات من 4 حتى 19 من هذه الوثيقة). ويقال أيضا إن دستور عام 2008 يعيق إعمال حقوق المواطنة الكاملة للروهينغا ولا يمكن أن تترك دون معالجة: «يميز دستور 2008 بين المواطنين الذين يتمتعون بحقوق كاملة والمواطنين الذين يتمتعون بحقوق محدودة ولا يتمتع بمبدأ «مسقط الرأس» إلا الجيل الثالث من المهاجرين. وهو ما يذكرنا باليونان القديمة. ففي تلك الأيام تعايش المواطنون مع سكان آخرين ليس لديهم هذه الصفة وذوي مرتبة أدنى».

«هذه الأحكام تعكس أيضا رفض التنوع الذي يسود تحت ذرائع مختلفة في العصر الحديث. ونادرا ما يمتد هذا الرفض، كما هو الحال في ميانمار، إلى الحرمان من الحصول على الجنسية، وبعبارة أخرى، الحرمان من الحق في التمتع بالحقوق».

وتؤكد مذكرة المعلومات الأساسية أيضا أن الوعود بإنهاء تدفق اللاجئين الروهينغا المتجهين إلى بنغلاديش المجاورة لم يوفى بها، على الرغم من أن مستشارة الدولة في ميانمار داو أونغ سان سو كي دعت إلى معالجة الوضع بداية من 5 أيلول / سبتمبر 2017.

وعلى الرغم من أن الأزمة الإنسانية في ميانمار وصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ اندلاع الأعمال العدائية في عام 2012، إلا أنه أشير إلى «افتقار المجتمع الدولي للبصيرة بصورة كلية فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن عدم إعارة الانتباه إلى هذه الأزمة المتفشية». وأكد مركز جنيف أنه: «كان ينبغي أن يكون متوقعا أن تقاوس المجتمع الدولي عن دوره سيعزز التطرف، وهذا هو ما حدث بالفعل».

ويلاحظ أيضا أن القرار 21/29 المؤرخ 22 تموز / يوليه 2015 هو القرار الوحيد الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي يتناول بالتحديد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد مسلمي الروهينغا: «جميع القرارات الأخرى، المتخذة سواء من الجمعية العامة أو من المجلس، تقتصر على الإشارة بوجه عام إلى «حالة حقوق الإنسان في ميانمار».



وفي هذا السياق، يكرر مركز جنيف ما ورد في بيان الأمين العام للأمم المتحدة في 28 أيلول / سبتمبر 2017 أمام مجلس الأمن الدولي، قائلاً بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات. وتناشد مذكرة المعلومات الأساسية مجلس حقوق الإنسان لكي يتصدى بصورة أكثر تحديدا لحالة مسلمي الروهينغا في دوراته المقبلة. كما تدعو حكومة ميانمار إلى السماح لبعثة ميانمار لتقصي الحقائق وللمقرر الخاص المعني بشؤون ميانمار بزيارة ولاية راخين وفقا للأحكام الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 34/22 المؤرخ 24 آذار/مارس 2017.

وتضيف مذكرة المعلومات الأساسية أن عقد دورة استثنائية مقبلة بشأن الروهينغا في ميانمار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة محنة سكان الروهينغا في ميانمار:

«وجه مركز جنيف نداء إلى جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان يومي 11 و12 تشرين الأول / أكتوبر 2017 لعقد دورة استثنائية عاجلة بشأن حالة مسلمي راخين. وقد سُمع هذا النداء واقتُرح موعد في بداية كانون الأول/ديسمبر لعقد هذا الاجتماع الهام.»

وأوصى مركز جنيف أيضا الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في 31 تشرين الأول / أكتوبر 2017 بأن يكون عنوان الدورة الاستثنائية المقبلة هو «حالة حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار» وهو يتفق مع عنوان القرار 21 / 29 الذي اعتمدته مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 22 تموز / يولييه 2015.

وأخيرا، تخلص مذكرة المعلومات الأساسية إلى أن: «الوضع المتأزم الذي يعاني منه الروهينغا في ميانمار يذكرنا بأن التنوع في العصر الحديث عنصرٌ لا يمكن طمسه، فهو عنصر يماثل حالة إناء الطهي بالضغط الذي يوضع على موقد ساخن والذي يحتاج إلى صمام أمان وإلا سينفجر. وهذا الأمر أيضا يذكرنا بأن التطهير العرقي المرتكب تحت أي شكل ليس بديلا ولكنه نذير بوقوع حالات العنف».

مذكرة معلومات أساسية بشأن حالة حقوق الإنسان لسكان الروهينغا المسلمين في ميانمار

سينظم مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي في حزيران/يونيه من العام المقبل مؤتمرا كبيرا حول موضوع «الأديان والمعتقدات و/أو نظم القيمة الأخرى: تضافر الجهود لتعزيز حقوق المواطنة المتساوية» بالتعاون مع سلطات الإمارات العربية المتحدة، ووزير خارجية الجزائر السابق (معالي الأخضر الإبراهيمي)، ومجلس الكنائس العالمي (القس أولاف فيكسه تفيت)، واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة (المونسنيور روبرت فيتيلو)، ورئيس منظمة Bridges to Common Ground (عضو الكونغرس الأمريكي السابق والسفير الأمريكي في الأمم المتحدة معالي السيد مارك سيلجاندر) وغيرهم.

والمواطنة من حيث المفهوم واضحة بما فيه الكفاية. وهي مُعرّفة في دستور وقوانين كل بلد وتشمل الحقوق التي يتمتع بها الفرد والواجبات الملقاة على عاتقه ويتقاسم هؤلاء الأفراد ولاءً مشتركاً تجاه الوطن. وفي حين أن هذه الاستحقاقات والالتزامات تحددها الدول ذات السيادة، فإن عليها أن تمتثل للمعايير المقبولة للقانون الدولي ولا سيما لشرعة الحقوق الدولية.

فالمواطنون هم الأفراد الذين يعترف بهم العرف أو القانون ليكونوا أعضاء في مجتمع ما.

وإن وضع «المواطنين» في القانون له دلالة من حيث الاستحقاق أكبر وأكثر تمكينا من وضع «أعضاء كيان قبلي» أو «الرعايا». كما تطور هذا المصطلح مع مرور الوقت حتى وصلنا إلى مفهوم ينتمي إلى عصر التنوير، ألا وهو «المواطنة المدنية». ويشكل ذلك الأساس الاجتماعي للمجتمعات الحديثة التي تقوم فيها المواطنة على القبول المشترك للدستور الوطني والنظام القانوني. ومن خصائص هذه المجتمعات التقدمية أن المواطنة التي يندرجون تحت اسمها شاملة، لأنها متوافقة تماما مع التنوع بجميع مظاهره، سواء في الدين أو الخلفية الجغرافية أو الجنس أو الأصل الاجتماعي.

وعلى النقيض من العصور القديمة، فإن المجتمعات الحديثة اليوم لم تعد تنقسم إلى المواطنين من جهة والمقيمين ذو مرتبة أدنى، سواء عبيد أم لا، من جهة أخرى. وفي هذه المجتمعات، ينص القانون على أن لجميع المواطنين حقوق مواطنة متساوية حتى لو كانت علاقات السلطة العملية تشوه مثل هذا النمط في الحياة الحقيقية.

فالمجتمعات المتقدمة نفسها غالبا ما كانت تواجه مشكلة في التعامل مع ظاهرة التنوع على الرغم من أن العلمانية من المفترض أن تتمسك بها. وخلال القرن التاسع عشر والعشرين، أدى ذلك الأمر إلى الحط من مستوى الآخر وانعكس ذلك من خلال ممارسة الاستعمار أو معاداة السامية ومن رهاب الأجانب الواضح أكثر في ظاهرة الإسلاموفوبيا في القرن الواحد والعشرين.

وفي بعض البلدان المتقدمة، كان التنوع معرضا للتهديد بشكل خاص نظرا إلى وقوع تراجع تدريجي من العلمانية (Secularity) إلى سياسة التطهير العلماني (Secularism) التي تتمثل في أيديولوجية تعمل على القضاء على أي إظهار علني للانتماء الديني. وهذا انتهاك للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



ويمكن للمرء أن يفهم أنه في المجتمعات التي لا تزال فيها المذاهب الدينية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطة تجد صعوبة أكبر في التعامل مع ظاهرة التنوع، خاصة عندما لا يتجذر التقليد الديمقراطي بعد في أذهان الناس.

إن المجتمعات في هذا القرن، سواء كانت متقدمة أو نامية، تكتشف آثار العولمة والليبرالية. فإن العولمة، على الرغم من فوائدها الاقتصادية الواضحة، تجعل المجموعات الأضعف تخشى فقدان الهوية نظراً إلى فتح الحدود. فالليبرالية من جانبها قد أدخلت الحرية، وأسقطت حصون البيروقراطية والاستبداد ولكنها لم تقدم في القرن الحالي قضية المساواة. وإضافة إلى نزعة بعض القوى نحو التدخل العسكري، قد شجعت هذه الاتجاهات خصخصة العنف، واستغلال الدين كأداة، واستحوذت مشاعر الغضب على النخب الحاكمة. وفي الواقع، يبدو أن هذه النخب منعزلة على نحو متزايد عن مخاوف الناس العاديين، وبالتالي تُصعد نزعة الشعبوية.

وفي هذا الإطار، يتعين علينا تقييم المأساة الجارية أمام أعيننا في ميانمار. وهي ليست حالة معزولة من حيث مبدأ النهوض بحقوق المواطنة المتساوية حيث أن جميع البلدان بمختلف الدرجات تواجه تحدياً في هذا الصدد. ويمكن أن ينظر إلى هذه الحالة على أنها حالة ميؤوس إذا لم تسد حقوق المواطنة المتساوية في الحياة اليومية.

وقد أدى حرمان الحكومة المركزية الدائم جماعة الروهينغا المسلمة في ميانمار من حقوق المواطنة المتساوية إلى وجود هذا الوضع المروع وإلى ارتفاع نسبة العنف بين الطوائف في البلاد.

وإن دستور عام 2008 الذي أعقبه الانتخابات الوطنية في تشرين الثاني / نوفمبر 2015 بدأ تنفيذ عملية تطور ديمقراطي في ميانمار. إلا أنه أبقى على بعض عيوب النظام العسكري السابق. وقد تعرض هذا النظام بالفعل لعقوبات دولية لأنه استنكر الحقوق الأساسية للسكان من جميع الأصول العرقية.

هذا ويعود وجود الجالية الإسلامية في راخين إلى القرن السابع عشر. فهناك الكثير ممن نُقلوا من شبه القارة الهندية في القرن التاسع عشر بقرار من السلطة الاستعمارية البريطانية. وفي القرن العشرين شنت بورما وبريطانيا واليابان حرباً بالوكالة في الحرب العالمية الثانية، وسلحت بريطانيا المسلمين واليابان البوذيين¹.

وهذا لم ييسر التعايش بين البوذيين والمسلمين. وفيما بعد، وقعت حركات تمرد من جانب المسلمين وبعد انتقام القوات المسلحة، فر مئات الآلاف إلى بنغلاديش في عام 1978 وفي عام 1990.

هذا وبقيت وزارة الداخلية وأجهزة الأمن تحت سيطرة القوات المسلحة بعد الانتخابات التاريخية التي أجريت في تشرين الثاني / نوفمبر 2015 وبعد العودة إلى حكومة مدنية في ميانمار. ويبدو أن هذا التطور الذي يشوبه التردد نحو الديمقراطية الناشئة قد فتح الباب أمام موجة من التأييد العنيف للهويات الفرعية المقيدة بأغلال. كما أن بعض الجماعات العرقية من بين مجموع 135 مجموعة عرقية معترف بها رسمياً، ومعظمها من انتماءات بوذية، قد هاجمت المسلمين بدعم



عسكري في شمال راخين واصفين إياهم بالمهاجرين.

واعترف دستور عام 2008 بحق المسلمين الذين عاشوا منذ ثلاثة أجيال في ميانمار في التمتع بحقوق المواطنة. وكان من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض التوتر بين الطائفتين. غير أن قانون الجنسية لعام 1982 لم يتغير. وقد حرم المسلمون في شمال راخين من حرية التنقل والوصول إلى سوق العمل والتعليم والخدمات الصحية. واحتُجز حوالي أكثر من 100 ألف شخص في مخيمات النازحين رديئة. وقيد حقهم في التنقل بل وحقهم في الزواج والحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم.

فاندلاع العنف الطائفي مرة أخرى في عام 2012 أمرٌ لا يثير الدهشة مما أودى بحياة المئات من المسلمين والبوذيين على حد سواء. فالمسلمين الذين يدعون بدون جدوى إلى أن يحظوا باعتراف رسمي بوصفهم الروهينغا، تدفقوا كأمواج إلى بلدان مجاورة.

وأُجريت انتخابات تاريخية في تشرين الثاني / نوفمبر 2015، بشرت ببداية إرساء الديمقراطية وتحقيق الإصلاحات بعيدة المدى. ومع ذلك، ارتُكبت أعمال عنف عشوائية ووقع عقابٌ جماعيٌّ خلال شهري تشرين الأول / أكتوبر -تشرين الثاني / نوفمبر 2016 عقب الهجوم الذي وقع ضد بعض مراكز شرطة الحدود وأعلنت جماعة عنيفة تدعى حركة اليقين بمسؤوليتها عن هذا الحادث.

وفي 25 آب / أغسطس 2017، هاجمت جماعة إرهابية تطلق على نفسها اسم جيش إنقاذ روهِينغا أراكان 30 موقعا للشرطة وقاعدة للجيش. وأدان الأمين العام للأمم المتحدة هذه الهجمات، مضيفا أن «الوضع قد تحول إلى أسرع حالة طوارئ تخص اللاجئين في العالم وإلى كابوس على المستوى الإنساني والحقوقى».



قرى الروهينغا التي أحرقها كليا قوات الأمن في ميانمار.
تصوير: Alwaght.com

وأعقب ذلك حالات اضطهادات مكثفة تكبدها المسلمون في شمال راخين بفعل القوات المسلحة وجماعات القصاص البوذية التي تلجأ إلى عمليات انتقام غير متناسبة وعشوائية ضد المدنيين. وشملت هذه العمليات اعتداءات باستخدام صواريخ وحرق نحو 200 قرية، وإطلاق النار العشوائي على الأبرياء، والاعتقالات التعسفية والاختفاء، فضلا عن اللجوء إلى الاغتصاب كسلاح حربي. ومنذ آب / أغسطس 2017، فر أكثر من 500 000 مدني، وغالبيتهم من المسلمين الروهينغا، إنقاذا لحياتهم عبر الحدود في بنغلاديش. ومع العلم بأنه كانت هناك أمواج من التدفقات السابقة من اللاجئين، تعمل البنغلاديش مع مرور الوقت، وهي من أفقر البلدان في العالم، على استيعاب حوالي 900,000 مدني هاربين من ميانمار. وهي تضطلع بهذا الأمر بكل ما أوتيت من قوة ولكن هذا الأمر يفوق قدراتها على التحمل.

وقد تعهدت مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي بمعالجة هذا الوضع. وكان من المفترض أن يكون تاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2017 نقطة تحول لمعالجة أحداث الماضي المأساوية. وبناء على طلب من مستشار الدولة، أنشئت لجنة استشارية في ولاية راخين برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان.



لاجئون الروهينغا البؤساء الذين يتلقون الغذاء والإمدادات الطبية
من منظمات المساعدات الدولية في بنغلاديش.
تصوير: محمد بونير حسين / رويترز

وقدمت اللجنة تقريرها في آب / أغسطس 2017². وقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس هذا التقرير وأشار في مجلس الأمن إلى أن هذا التقرير «قدم نموذجاً طويلاً الأجل»³. وفيما يتعلق بالقضايا قصيرة الأجل، أكدت السيدة داو أونغ سان سو كي أن تدفق اللاجئين إلى الخارج سيتوقف بعد 5 أيلول / سبتمبر 2017.

ومع ذلك، ذكرت البنغلاديش أن تدفق مسلمي الروهينغا مازال مستمراً في كوكس بازار بمعدل يصل إلى 20,000 في اليوم الواحد⁴ في حين أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مؤخراً إلى أن 12,000 طفل لا يزالوا يعبرون الحدود كل أسبوع⁵. ولم تتوقف النيران المتصاعدة من قرى الروهينغا المحترقة.

وفي هذا السياق، جاءت استجابة المجتمع الدولي إلى هذه المأساة التي حلت بميانمار متأخرة بل وغير كافية.

وقد افتقر المجتمع الدولي إلى البصيرة فيما يتعلق بالآثار المترتبة على عدم الاستجابة إلى مثل هذه الأزمة المتأججة.

2 - نحو مستقبل سلمي وعادل ومستقبل زاهر لقوم راخين، التقرير النهائي للجنة الاستشارية بشأن ولاية راخين، آب/ أغسطس 2017

3 - مجلس الأمن، الجلسة 8060، 26 أيلول / سبتمبر 2017

4 - بيان ممثل بنغلاديش في الجلسة 8060 لمجلس الأمن المعقودة في 28 أيلول / سبتمبر 2017

5 - بيان صحفي صادر عن اليونسيف في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بعنوان: «العنف في ميانمار يدفع 12,000 طفل من الروهينغا إلى اللجوء إلى بنغلاديش كل أسبوع»



مخيمات اللاجئين في كوكس بازار (بنغلاديش) التي يقيم فيها
اللاجئون الروهينغا الفارين من الاضطهاد العنيف في ميانمار.
الصورة: Kaladan Press

وكان ينبغي أن يكون متوقعا أن تقاوس المجتمع الدولي كان سيسفر عن تعزيز التطرف وهو ما حدث بالفعل.

وقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء وضع حقوق الإنسان في هذا البلد منذ عام 1991⁶ بيد أنها لم تذكر بالتحديد خلال 17 عاما مضت المعاناة التي تكبدتها أقلية الروهينغا في ولاية راخين على الرغم من توثيق هذا الوضع بالكامل. وفي ذلك الوقت، التزمت لجنة حقوق الإنسان بالصمت حيال ما تعانيه الروهينغا، ولكنها ذكرت ذكرها عرضيا وتأسفت في ذات مرة على «القيود المفروضة على تحركات اللاجئين الروهينغا العائدين»⁷.

وتركزت شواغل السلطة الغربية خلال هذه الفترة على قضايا حقوق الإنسان الأوسع نطاقا وعلى الطابع العسكري للنظام بدلا من أن تركز على المعاملة التي تلاحق هذه الأقلية المتضررة. وهكذا شرع الاتحاد الأوروبي في تنظيم، في ذلك الوقت، دورة خاصة لمجلس حقوق الإنسان في 2 تشرين الأول / أكتوبر 2007 وكان الغرض من هذه الدورة هو تعزيز حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. كما دعت إلى تحرير المعتقلين السياسيين بمن فيهم أونغ سان سو كي. ولم ترد كلمة واحدة في القرار⁸ الذي توصل إليه بشأن مصير الروهينغا.

6 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المرجع 46/132 المؤرخ 17 كانون الأول / ديسمبر 1991 الحالة في ميانمار
7 - قرار لجنة حقوق الإنسان، المرجع 1999/17 المؤرخ 23 نيسان / أبريل 1999 الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في ميانمار،
الفقرة 4 (ج) من المنطوق.
8 - قرار مجلس حقوق الإنسان S-5/1 المؤرخ 2 تشرين الأول / أكتوبر 2007 حالة حقوق الإنسان في ميانمار.



مستشارة الدولة في ميانمار أونغ سان سو كي تتحدث خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.
تصوير: Associated Press - AP

ولم يعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه إزاء حالة الأقلية العرقية في الروهينغا إلا بعد اعتماد دستور عام 2008 الذي كان من المفترض أن يشهد على بداية حقبة جديدة من الديمقراطية. وقد اكتفت بذكر ذلك في فقرة واحدة من بين 23 فقرةً واردةً في منطوق القرار الذي اعتمد في آذار / مارس 2009⁹ وقد انضمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر 2009 إلى هذا المسعى وأعربت عن قلقها إزاء «التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والتشريد والحرمان الاقتصادي الذي يؤثر على العديد من الأقليات العرقية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأقلية العرقية الروهينغا»¹⁰. وفي حين أن محور العنف كان يستهدف المسلمين في شمال راخين، من الصحيح أيضاً أن هناك اشتباكات بين القوات المسلحة والجماعات العرقية الأخرى في ولاية كاشين وشان. وفي الواقع، كانت الطائفة المسيحية أيضاً في ميانمار عرضة لذلك الوضع.

9 - قرار مجلس حقوق الإنسان، المرجع 10/27 المؤرخ 27 آذار / مارس 2009 حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الفقرة 10 من المنطوق

10 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64 / 238 المؤرخ 24 كانون الأول / ديسمبر 2009: حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الفقرة 14 من المنطوق



المقرررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بميانمار، البروفيسورة يانغي لي (كوريا الجنوبية) متناولة حالة سكان الروهينغا في ميانمار في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. تصوير: الأمم المتحدة صورة / جان مارك فيريه.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الوضع المتفاقم، يذكر بالفعل قرار واحد اعتمده مجلس حقوق الإنسان في تموز / يولييه 2015 الروهينغا في العنوان على النحو التالي: «حالة حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار»¹¹. وجميع القرارات الأخرى، سواء المتخذة من الجمعية العامة أو من المجلس، تقتصر على الإشارة بوجه عام إلى «حالة حقوق الإنسان في ميانمار»

إن مجلس الأمن الذي يغلب عليه الطابع السياسي، لا تزال تمزقه الخلافات بين القوى التي تمارس حق النقض أو الفيتو، ولم يتمكن حتى الآن من اعتماد موقف مشترك. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من أن «تصاعد الأزمة في ولاية راخين الشمالية تتطلب التحرك»¹².

11 - قرار مجلس حقوق الإنسان، المرجع 29/21 المؤرخ 3 تموز / يولييه 2015، «حالة حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار»

12 - مجلس الأمن، الجلسة 8060، 28 أيلول / سبتمبر 2017. Doc.SC/13012



مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين (الأردن)،
مشيرا إلى الاضطهاد الذي يعاني منه الروهينغا باعتباره "مثالا نموذجيا على التطهير العرقي".
تصوير: الأمم المتحدة صورة / جان مارك فيريه

ويبدو أن هذا النظام القانوني ذي القيادة الثنائية في ميانمار يقوض وحدة أغراض سلطات بورما، وأن بعض المسؤولين العسكريين لا يخضعون للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد صنف المفوض السامي لحقوق الإنسان¹³ هذه الانتهاكات على أنها «مثال نموذجي على التطهير العرقي».

وقد ذهبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل إلى أبعد من ذلك حينما اشتركتا في الدعوة مؤخرا إلى العمل على مواجهة «الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية»¹⁴، وهو موقف سبق وقد عبرت عنه منظمة العفو الدولية في ديسمبر 2016¹⁵

ولذلك قد تكون هناك حاجة إلى أن تسود سلطة مجلس الأمن على العسكريين لدفعهم إلى الكف عن الاضطهاد الحالي للمسلمين الروهينغا، من خلال فرض عقوبات منسقة وذات طابع شخصي. وقد يساعد ذلك على تجنب إطلاق العنان لفرض عقوبات أحادية قد تكون عرضة للطعن في حالة انتهاكها الإجراءات القانونية الواجبة.

ومجلس حقوق الإنسان يشكل عنصرا أساسيا في إطار استجابة المجتمع الدولي لمأساة الروهينغا.

13 - البيان الافتتاحي الذي أدلى به زيد رعد الحسين في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، 11 أيلول / سبتمبر 2017

14 - مركز أخبار الأمم المتحدة: خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يحذرون قائلين: «الانتهاكات المرتكبة بحق الروهينغا في ميانمارا قد تكون جرائم ضد الإنسانية»، 4 تشرين الأول / أكتوبر 2017

15 - تقرير منظمة العفو الدولية: «نحن على شفا الانهيار»، في كانون الأول / ديسمبر 2016، ص. 46

وقد سبق للجنة حقوق الإنسان، التي سبقت المجلس، أن عينت منذ عام 1992 مقررا خاصا. وفي حين أن أصحاب الولاية قد تغيروا أربع مرات بعد ذلك، استمر الإعراب عن القلق نفسه منذ ذلك الحين: فقد أشار كل صاحب ولاية منفردا إلى محنة مسلمي الروهينغا في التقارير الرسمية. ولا يمكن لهيئات حقوق الإنسان أن تتجاهل المشكلة.

بيد أن استجابة القوى الغربية تميل إلى التركيز على القضايا السياسية الأوسع نطاقا المتعلقة بطبيعة النظام في ميانمار. وقد لجأوا جميعا إلى تدابير قسرية انفرادية لدفع عملية التطور نحو الحكم المدني. وبعد اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول / أكتوبر 2015، والانتخابات الوطنية التي جرت في تشرين الثاني / نوفمبر 2015 والعودة الظاهرة إلى الحكم المدني، رُفعت العقوبات. ومن الجدير بالذكر أن فرض العقوبات أو رفعها فيما بعد لم يؤثر قط على الولايات الرهيبة التي ما زال يتكبدها المسلمون الروهينغا.



رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، السيد مرزوقي دارسمان (إندونيسيا)، خلال دورة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. تصوير: الأمم المتحدة صورة / جان مارك فيريه

وأثارت لجنة حقوق الإنسان قضية الروهينغا من عام 1999¹⁶ حتى عام 2002 ثم التزمت بالصمت لمدة 6 سنوات حتى عام 2009 عندما استأنف مجلس حقوق الإنسان الإعراب عن القلق حيال هذه المسألة سنويا جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة ولكن دون جدوى.

واتخذت الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان قرارا عاجلا بإرسال بعثة مستقلة لتقصي الحقائق. وتتلخص ولايتها في تحديد الوقائع المتعلقة بأمور من بينها الاحتجاز التعسفي والتعذيب، والاعتصاب والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتشريد القسري، فضلا

16 - قرار لجنة حقوق الإنسان المرجع 1999/17 «حالة حقوق الإنسان في ميانمار»، والفقرة 4 (ج)

عن تدمير الممتلكات. وكان الغرض من البعثة وقف الاضطهاد وتعزيز المساءلة¹⁷. وللأسف لم تتح للبعثة بعد إمكانية دخول البلد.

وقد تمكنت البعثة التي يرأسها السيد مرزوقي داروسمان، النائب العام الإندونيسي السابق، من مقابلة الكثيرين في معسكرات بنغلاديش وهم ضحايا ما يُطلق عليه «عمليات التطهير» التي تنفذها القوات المسلحة في بورما. وكان أعضاء البعثة الثلاثة «منزعجين للغاية» إثر استماعهم إلى روايات القتل والتعذيب والاغتصاب والحرق العمد والهجمات الجوية التي يقال إنها ارتكبت ضد جماعة الروهينغا في ميانمار. وتشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أنه أتبع «نمط منهجي متماسك يتمثل في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان مؤثرا على مئات الآلاف من الناس»¹⁸. وستقدم البعثة تقريرها المرحلي في دورة مجلس حقوق الإنسان في آذار / مارس 2018 وتقريرها النهائي في دورة سبتمبر / أيلول. ومن المأمول أنه بحلول ذلك الوقت سيتاح لها الوصول إلى شمال غرب ولاية راخين.



الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، داعيا ميانمار إلى إنهاء العنف ضد مسلمي الروهينغا في البلد.
تصوير: بيبيتو ماثيوز / AP

17 - قرار مجلس حقوق الإنسان المرجع A/HRC/RES/34/22، حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الفقرات من 11 إلى 13 من المنطوق.

18 - بيان صحفي صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 27 تشرين الأول / أكتوبر 2017: خبراء من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار يزورون بنغلاديش

وقد أكد الأمين العام من جانبه على الخطوات الفورية الثلاث التي يتعين أخذها لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية المأساوية:

- تعليق العمليات العسكرية والأمنية
- وصول الوكالات الإنسانية دون قيود إلى المجتمعات المحلية المتضررة
- ممارسة الأفراد الذين أجبروا على الفرار من أجل حياتهم حق العودة.

قد يكون الشرط الأخير هو الأصعب بما أن التجارب السابقة قد أظهرت أن النتائج تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتحقق. ويتعين منح حق المواطنة للذين طردوا خارج ميانمار. وينبغي الاعتراف بالمواطنة على أساس أدلة ظاهرية. وسوف يستغرق الأمر أيضاً وقتاً لتغيير عقليات الأغلبية البوذية. ففي هذا الوقت تتأثر هذه العقليات بخطاب الكراهية بل وتدعم القوات المسلحة في رفض طائفة المسلمين وتطلق عليهم اسم «البنغالية الأجانب». وحتى الآن لم تُهيأ ظروف تيسر عودتهم في سلامة وكرامة.



قادة العالم مجتمعون في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2017
للتعهد بتقديم أموال إلى الروهينغا في بنغلاديش، في مؤتمر الأمم المتحدة
في جنيف في سويسرا.
الصورة من رويترز

وعلى الأمد الطويل، هناك اتفاق عام على أن يتضمن تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بدولة راخين على الإجابات الصحيحة وإذا كان بالإمكان حشد الإرادة السياسية لتنفيذ توصياتها.

وثمة تطور إيجابي يستحق الإشارة إليه في إطار هذه الحالة القائمة، وتتمثل في الاستجابة الإيجابية التي قدمها المجتمع الدولي لنداء التمويل للمساعدة في دعم التكاليف التي تتكبدها بنغلاديش لاستضافة اللاجئين من ميانمار.

كما أن مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي عقد في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2017 بهدف جمع مبلغ قدره 434 مليون دولار مع تبرعات نقدية قد تلقي تبرعات بقيمة 360 مليون دولار ومزيد من المساهمات العينية قدرها 50 مليون دولار. وكانت نجمة هذا الاجتماع هي المملكة المتحدة - أي كانت أكبر مانحة - يليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. كما قدم المانحون غير التقليديين من منطقة الخليج مساهمة كبيرة. وأسفر ذلك عن تحقيق نجاح ملحوظ في مؤتمر إعلان التبرعات.

وجه مركز جنيف نداءً إلى جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان يومي 11 و12 تشرين الأول / أكتوبر 2017 لعقد دورة استثنائية بشأن حالة مسلمي راخين على وجه الاستعجال. وقد سُمع هذا النداء واقترح موعد في كانون الأول / ديسمبر لعقد هذا الاجتماع الهام.

وفي الختام، تجدر إذا الإشارة إلى أن دستور عام 2008 يميز بين المواطنين الذين يتمتعون بكامل الحقوق والمواطنين الذين يتمتعون بحقوق محدودة. وهو يذكرنا بوضع اليونان القديمة، ففي تلك الأيام تعايش المواطنون مع مواطنين آخرين ذي وضع أدنى.

وهذه الأحكام تعبر أيضا عن رفض التنوع الذي يسود بحجج مختلفة في العصر الحديث. ونادرا ما يمتد هذا الرفض، كما هو الحال في ميانمار، إلى حرمان البعض من المواطنة، أي رفض الحق في التمتع بالحقوق.

ومع ذلك، فإن هذا الأمر سمة من السمات المميزة للبلاد التي سواء يرتبط فيها دين واحد ارتباطا وثيقا بالدولة، كما هو الحال في ميانمار ودول أخرى، أو تحولت فيها العلمانية (Secularity) إلى سياسة التطهير العلماني (Secularism).

وتذكرنا حالة أزمة الروهينغا في ميانمار بأن التنوع في العصر الحديث لا يمكن القضاء عليه. والتنوع مثل إناء الطهي بالضغط على موقد ساخن، فإنه يحتاج إلى صمام الأمان وإلا انفجر. مما يذكرنا أيضا بأن التطهير العرقي تحت أي شكل ليس بديلا عن العنف وإنما هو نذير بالعنف.

وأخيرا، فإنه من المنطقي ألا يكون قمع التنوع مبررا بما أن تعميم التنوع في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيجعل هذه التنمية مستدامة وسيحمل وعودا بالنمو الشامل في تناغمٍ.



The Geneva Centre is a think-tank dedicated to the promotion of human rights through cross-cultural, political, religious and civilizational dialogue between the Global North and the Global South, and through training of the upcoming generations of stakeholders in the Arab region. The Centre works towards a value-driven human rights system, steering clear of politicisation and building bridges between different narratives thereon of the Global North and of the Global South. Its aim is to act as a platform for dialogue between a variety of stakeholders involved in the promotion and protection of human rights.

The Centre advocates giving human rights due recognition in governance throughout the world. It promotes mutual understanding and cooperative relations between people.

The Geneva Centre is an independent, non-governmental organization that does not rely on public funding. That ensures its complete independence.

The Geneva Centre has been granted special consultative status with the United Nations Economic and Social Council (ECOSOC) on 26 July 2017.

H. E. Dr. Hanif Hassan Ali Al Qassim
Chairman of the Geneva Centre's Board of Management

Ambassador Idriss Jazairy
Executive Director of the Geneva Centre

Objectives

The main objectives of the Geneva Centre are to:

Contribute to the safeguarding of, and respect for, human rights and dignity in accordance with established international standards. Encourage global dialogue on the values of justice, tolerance and rejection of extremism and bigotry and promote, amongst others, the principles of understanding, constructive humanistic dialogue and respect of others.

Promote human rights awareness among the general Arab and Muslim public and inter-cultural understanding around the world.

Provide advice to governmental and international agencies or take value-based positions on, human rights and global dialogue issues.

Our mission

The Geneva Centre aims to raise awareness and respect for human rights by means of monitoring and evaluation, and training within the MENA region, and of bridging protection gaps or gaps in international understanding through global dialogue.

Our vision

Promote, beyond global human tolerance, global empathy to contribute to social harmony worldwide.

Our Work

